

كلمة المملكة الاردنيه الهاشمية

سيدي الرئيس،
اصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة
أود في البداية تقديم خالص الشكر والتقدير إلى جمهورية البيرو على التنسيق والتسهيلات
التي قدموها لكل الوفود المشاركة

سيدي الرئيس،

لقد شارك الأردن منذ البداية دول العالم التصدي لظاهرة تغير المناخ، ففي يونيو عام 1992، وقع الأردن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي وصادق عليها في نوفمبر تشرين الثاني عام 1993 من ضمن الدول غير المدرجة في القائمة الأولى . وفي عام 2003، صادق الأردن على بروتوكول كيوتو.

- أعد الأردن دراسة التقييم الذاتي للقدرات الوطنية National Capacities Self-Assessment (NCSA) ذات الصلة بالإدارة البيئية العالمية لتسهيل الحوار الوطني في مجال تقييم القدرات الوطنية والتي أسفرت عن إقتراح مجموعة قوية من أنشطة بناء القدرات الاستراتيجية المقترحة على شكل خطة عمل ومنها نفذت وزارة البيئة مشروع تطوير القدرات ذات الصلة بسياسات تنفيذ الاتفاقيات البيئية العالمية وهدف إلى ربط جهود البحث العلمي البيئي (مثل البحوث المتعلقة بتغير المناخ) مع صنع السياسات البيئية الوطنية.
- في عام 2012 كان انضمام الأردن الى مبادرة الشراكة من أجل الاستعداد للسوق "Partnership for Market Readiness (PMR)" المقدمة من قبل البنك الدولي كدولة منفذة الخاصة بالإستعداد لإقتصاديات السوق فيما يتعلق بالإستثمارات في مجال تخفيف غازات الدفيئة .
- في عام 2013 تم إعداد وإطلاق سياسة المملكة الاردنية الهاشمية للتغير المناخي 2013-2020 التي تقوم بالتركيز على قطاعات حساسة مثل الصحة وإدارة موارد المياه والزراعة والأمن الغذائي والطاقة والنقل والقطاعات الإجتماعية والإقتصادية والفقير والشباب والنوع الإجتماعي والبنية التحتية وتشجيع التحول نحو الإقتصاد الأخضر (بما فيه الأبنية الخضراء) واستخدامات الأراضي. وفي مجال الإقتصاد الأخضر، سعى الاردن للإستفادة من الفرص التي يقدمها مفهوم الإقتصاد الأخضر لإستغلالها في الحد من آثار التغير المناخي والتخفيف من إنبعاثات غازات الدفيئة .
- حيث انضم الاردن في عام 2014 لعضوية المعهد العالمي للتنمية الخضراء Global Green Growth Institute GGGI ، وايضا انضم الاردن الى الهيئة العالمية للصناعات الخضراء Global Green Industrial Platform وذلك لإهتمامه بأهمية هذه المحافل الدولية في

رسم السياسات الاقتصادية والتنمية الخضراء والتي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد الوطني. حيث سنباشر في إعداد الخطة التنفيذية الوطنية للتنمية الخضراء. - وتم مؤخراً تسليم تقرير البلاغات الوطنية الثالث للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغير المناخي.

سيدي الرئيس

يمثل التغير المناخي تحدياً كبيراً على التنمية المستدامة في الاردن وخاصة على قطاعي المياه والزراعة). فالتحدي يكمن في الطريقة التي يتفاهم بها والتأثير المحتمل على المشاكل القائمة أصلاً كندرة الموارد الطبيعية والطلب المتسارع على الطاقة وإرتفاع معدلات الفقر وإزدياد اعداد السكان. ويعتبر الاردن واحداً من أكثر الدول التي من المتوقع أن تتأثر بتغير المناخ حيث تشير أحدث الدراسات في هذا الصدد بأن نسبة تساقط الامطار في المملكة سوف تتراجع بين 10-20% خلال السنوات الخمسين القادمة مع توقع زيادة الحرارة بمستوى 1-2,5 درجة مئوية مما سيؤثر بشكل كبير على تراجع كميات المياه المتاحة وتدهور الانتاجية الزراعية إضافة الى تأثيرات بيئية واجتماعية واقتصادية. علما بان الاردن يعتبر من أقل دول العالم مساهمة في انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتغير المناخ بنسبة لا تتجاوز 0,1% على مستوى العالم.

يتفق الاردن في موقفه مع المجموعة العربية ومجموعة ال77 والصين، والدول النامية متشابهة التفكير ويود التأكيد على أن مؤتمر الأطراف في ليما، يجب أن يحقق نتائج ملموسة في مسار التفاوض للاتفاقية الجديدة. ونحن نتطلع في ليما ان يتم الاتفاق على عناصر الاتفاقية الجديدة والتي تشمل العناصر الست التي وردت في قرار ديربان وتحقيقاً لقرار وارسو.

سيدي الرئيس

اسمحوا لي أن أبرز موقف الاردن في النقاط الآتية:

- اننا ندعو الى ضرورة توفير الأساس اللازم والراسخ لفريق عمل منهاج دربان، وفقاً للمبادئ الأساسية للاتفاقية والمبنية على الإنصاف والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المتفاوتة والالتزام بالمسؤولية التاريخية وحق الدول في تحقيق التنمية المستدامة.
- ان يتم التنفيذ الكامل والعاقل والشامل المتسم بالشفافية، بما يتفق وخطة عمل بالي (بما يشمل عناصرها الأساسية: التكيف، التخفيف، التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والشفافية) مع عدم الإخلال بمبادئ الاتفاقية وعدم فرض أي التزامات على الدول النامية .

- ان يتم احترام السيادة الوطنية في تقديم المساهمات الوطنية المعتمدة (INDCs) بما لا يتعارض مع خصوصية كل دولة وحققا في تحقيق التنمية المستدامة.
- كما اننا نؤكد على ضرورة تحقيق التوازن في الاتفاقية الجديدة بحيث يتم تناول قضايا التخفيف والتكيف بصورة متوازنة وأن يتم توفير الدعم الخاص بهما، وتفعيل آلية الخسائر والأضرار بما يفي باحتياجات الدول النامية نحو التنمية المستدامة.
- وضرورة الالتزام باستمرار التفرقة الواضحة بين التزامات التخفيف للدول المتقدمة، وبين أنشطة التخفيف الطوعية للدول النامية التي يجب أن تتفق مع مصالحها الوطنية وأولوياتها التنموية، و توفير الدعم للدول النامية التي تسعى للقيام بإجراءات طوعية للتخفيف ملائمة وطنياً وفقاً لخطط التنمية المستدامة والأولويات الوطنية .
- التأكيد على مسؤولية الدول المتقدمة في نقل وتوطين التكنولوجيا للدول النامية.
- يرحب الاردن بنجاح تفعيل صندوق المناخ الأخضر ويدعو إلى مزيد من حشد الجهود الدولية لتأمين الموارد المالية ونؤكد على أهمية تطوير الاستراتيجيات والنهج المتبع لرفع مستوى التمويل في صندوق المناخ للفترة 2014-2020 ، وضرورة قيام الصندوق بتحقيق التوازن في التمويل بين التكيف والتخفيف في أقرب وقت.

سيدي الرئيس،

ان الاردن يؤكد على ضرورة التصديق على تعديلات الدوحة في اقرب ممكن ويرى اهمية رفع مستوى الطموح للتخفيف من قبل الدول المتقدمة المشاركه في الفتره الثانيه، وكذلك الحال بالنسبه للدول المتقدمة الغير مشاركه في المرحلة الثانيه للاتفاقية.

وفي الختام ، نتمنى أن تواصلوا جهودكم في تقريب وجهات النظر والتوافق الدولي والتعامل بجدية مع قضايا تغير المناخ لحماية كوكبنا للأجيال القادمة والوصول إلى نتائج تتيح للدول النامية تحقيق طموحها وحققا المشروع في التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور طاهر راضي الشخشير
وزير البيئة